

ورقة تمهيدية لتحديث إطار الاستدامة الخاص بمؤسسة التمويل الدولية

*العام للإفصاح

*تمت الموافقة على الورقة التمهيدية لتحديث إطار الاستدامة من قبل مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية في ١٠ يناير ٢٠٢٤. لا يحتوي هذا الإفصاح على معلومات تتعلق بمداولات المجلس والمسائل الإدارية بما يتماشى سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات

أبريل ٢٠٢٥

جدول المحتويات

1.....	الاختصارات والأسماء المختصرة.....
3.....	ملخص تنفيذي.....
5.....	أ. مقدمة.....
6.....	ب. الخلفية المرجعية والسياق.....
8.....	ج. الاعتبارات الرئيسية لتحديث إطار الاستدامة.....
14.....	د. المنهجية.....
16.....	هـ: الجدول الزمني.....

الاختصارات والأسماء المختصرة

AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
ADB	بنك التنمية الآسيوي
AIP	سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات
AIIB	البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
CAO	مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة
CODE	اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية لعمليات البنك الدولي
CSOs	منظمات المجتمع المدني
DFI	مؤسسة التمويل الإنمائي
EBRD	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
E&S	الجوانب البيئية والاجتماعية
EMDE	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
EPs	مبادئ التوازن
ESF	الإطار البيئي والاجتماعي
ESG	المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة
ESRP	إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية
ESSs	المعايير البيئية والاجتماعية
FCS	الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع
FI	الوسيط المالي
FY	السنة المالية
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GIIP	الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة
GNS	مذكرة إرشادية
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IDB	بنك التنمية للبلدان الأمريكية
IEG	مجموعة التقييم المستقلة
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
MDBs	بنوك التنمية متعددة الأطراف
MFIs	المؤسسات المالية متعددة الأطراف
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PCM	تعبئة رأس المال الخاص
PPP	الشراكات بين القطاعين العام والخاص

PSs	معايير الأداء المعتمدة لدى مؤسسة التمويل الدولية
SEAH	الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي
SMEs	منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة
WBG	مجموعة البنك الدولي

ملخص تنفيذي

أولاً: لطالما كانت الاستدامة عنصراً محورياً للعمل الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية (يشار إليها فيما يلي بالمؤسسة) وتطورت لتصبح عنصراً أساسياً في رسالتها التي تستهدف تجسيد رؤية مجموعة البنك الدولي المتمثلة في خلق عالم خالٍ من الفقر على كوكبٍ صالحٍ للعيش فيه. ويُعد تطور إطار الاستدامة الحالي للمؤسسة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الرؤية الجديدة لمجموعة البنك الدولي والحفاظ على مكانتها الرائدة كجهة تحديد المعايير القياسية الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ثانياً: تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بالتحديث والتطوير. وعند تحديث إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة، فسوف تقوم بدمج الدروس المستفادة منذ عام ٢٠١٢ المستمدة من الخبراء المتخصصين في الجوانب البيئية والاجتماعية العاملين بالمؤسسة، ومن الجهات المتعاملة معها، ومن غيرهم من الممارسين الذين يطبقون معايير الأداء، فضلاً عن الرؤى والأفكار التي تسهم بها مجموعة التقييم المستقلة ومكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة، ومنها الدروس المستفادة من التحقيقات الخاصة بالتقيد بالأنظمة التي سبق وأجرها المكتب. وتدرك المؤسسة أن التحديث والتطوير لن يتطلب فقط تطبيق الدروس المستفادة التي جمعتها المؤسسة، بل سيتطلب أيضاً الإنصات إلى أفكار أصحاب المصلحة خارجها، كما تلتزم المؤسسة بإجراء راسخة لمشاركة أصحاب المصلحة ومن أجل تحديث إطار الاستدامة الخاص بها.

ثالثاً: تُعد معايير الأداء من المعايير العالمية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وسيكون لدى العديد من أصحاب المصلحة إسهامات مهمة في تحديث إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة. ولن يتطلب التحديث مراعاة السياق التشغيلي دائم التطور للمؤسسة واحتياجات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والاستدامة فحسب، بل سيتطلب أيضاً مراعاة الآثار المترتبة على أصحاب المصلحة الآخرين الذين طبقوا معايير الأداء المعتمدة لدى المؤسسة أو اتسقت معاييرهم الخاصة معها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات المتعاملة مع المؤسسة سابقاً وحالياً، والجهات المشاركة في التمويل والشركاء في تعبئة التمويل، والهيئات والوكالات الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، ستشارك في عملية التحديث بما تحوزه من خبرات عالية القيمة ورؤى وأفكار جديدة.

رابعاً: يتيح هذا التحديث لمؤسسة التمويل الدولية فرصة لوضع إطار للسياسات البيئية والاجتماعية واعتماده، بحيث يعكس نهجاً ملائماً للغرض ومتناسباً مع حجم المنتجات المالية ومحفظة المؤسسة ومستوى تعقيدها، ويكون قادراً على معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية والتحديات العالمية الناشئة والمعقدة، مثل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي، ويكون متسقاً كذلك مع التطور الذي تشهده مجموعة البنك الدولي. وسيعتمد تحديث إطار الاستدامة على التدابير التي اتخذتها المؤسسة مؤخراً بهدف تعزيز المساءلة وتحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لديها عن طريق تطوير نهجها الراسخ المستند إلى تحليل المخاطر الخاصة بمنتجاتها المالية.

خامساً: تعترف مؤسسة التمويل الدولية التركيز على الاعتبارات الرئيسية الثمانية التالية في إطار عملية التحديث: (1) دمج الدروس المستفادة في إطار مؤسسة التمويل الدولية المعني بالاستدامة وتحديد الإجراءات اللازمة لدمج الدروس المستقبلية أولاً بأول؛ و(2) إعادة التأكيد على القيادة الفكرية للمؤسسة فيما يخص الاستدامة؛ و(3) توسيع نطاق استخدام النهج البيئية والاجتماعية المختلفة لتعكس التطور الذي يشهده نموذج أعمال المؤسسة وما تطرحه من أدوات ومنتجات؛ و(4) توضيح مسؤوليات المؤسسة والجهات المتعاملة معها بموجب إطار الاستدامة؛ و(5) تحليل إمكانية التشغيل البيئي مع المعايير الأخرى والاعتماد عليها؛ و(6) المواءمة مع عملية تطور مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك نهج التعاون على مستوى البنك الدولي باعتباره "مجموعة واحدة"، مع الحفاظ على التركيز على القطاع الخاص؛ و(7) تعزيز الاتساق مع المبادرات والالتزامات المؤسسية الأخرى؛ و(8) تصميم سياسة محدثة لإتاحة الحصول على المعلومات، بحيث تعكس

التزامات مؤسسة التمويل الدولية الجديدة في مجال الشفافية، وتحدد أبعاد رؤيتها الجديدة إزاءها.

سادساً: تحدد هذه الورقة الخطة والمنهجية والجدول الزمني المقترح من مؤسسة التمويل الدولية للمسار العام للمضي قُدماً في تحديث إطار الاستدامة. وسيطلب هذا التحديث استكمال وضع المعايير القياسية والممارسات وعناصر التقييم الخاصة بمحاور التركيز الرئيسية بشكل كامل، وتحليل المنتجات والأسواق المالية والاستشارية، وإجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، فضلاً عن الاسترشاد بها. وتحتوي هذه الورقة على تفاصيل المرحلتين الأولى والثانية من عملية تحديث إطار الاستدامة.

أ. مقدمة

1. لطالما كانت الاستدامة عنصراً محورياً للعمل الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية وتطورت لتصبح عنصراً أساسياً في رسالتها التي تستهدف تجسيد رؤية مجموعة البنك الدولي المتمثلة في خلق عالم خالٍ من الفقر على كوكبٍ صالح للعيش فيه. وتقوم المؤسسة بتنفيذ التزاماتها تجاه الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال إطار الاستدامة الخاص بها، والذي يتألف من سياسة الاستدامة البيئية والاجتماعية (سياسة الاستدامة)، ومعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية (يشار إليها فيما يلي بمعايير الأداء)، وسياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات. وتحتوي سياسة الاستدامة على التزامات المؤسسة فيما يتعلق بالعناية الواجبة والرقابة والإشراف على الاستدامة البيئية والاجتماعية. وتحدد معايير الأداء المعايير القياسية التي يجب على الجهات المتعاملة مع المؤسسة على مستوى أنشطة الاستثمار الالتزام بالوفاء بها في الأنشطة التي تمويلها المؤسسة، كما تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بهذه الجهات فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وتحدد سياسة الوصول إلى المعلومات التزامات المؤسسة فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المؤسسية. وأصبح الإصدار الحالي من إطار الاستدامة مطبقاً وناظراً في الأول من يناير/كانون الثاني 2012. ويُعد تطور إطار الاستدامة الحالي للمؤسسة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الرؤية الجديدة لمجموعة البنك الدولي والحفاظ على مكانتها الرائدة كجهة تحديد المعايير القياسية الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

2. تدرك مؤسسة التمويل الدولية الشواغل والمخاوف المحتملة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بتحديث إطار الاستدامة. وتلتزم المؤسسة بتعزيز إطار الاستدامة وتوضيحه من خلال هذا التحديث، مع الحفاظ على المرونة لتحقيق التوازن السليم بين الاعتبارات الرئيسية المبيّنة في هذه الورقة التمهيدية. وتعمل المؤسسة باستمرار على تكيف وتوسيع تنظيمها وإجراءاتها وأنظمتها وأدواتها الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لتوجيه عملياتها والجهات المتعاملة معها إزاء تنفيذ الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة. وفي تحديثها لإطار الاستدامة، ستقوم المؤسسة بدمج الدروس المستفادة منذ عام 2012 المستمدة من الخبراء المتخصصين في الجوانب البيئية والاجتماعية العاملين بالمؤسسة، ومن الجهات المتعاملة معها، ومن غيرهم من الممارسين الذين يطبقون معايير الأداء، فضلاً عن الرؤى والأفكار المستمدة من أنشطة مراقبة المشروعات ومتابعتها، ومجموعة التقييم المستقلة، ومكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة، بما في ذلك الدروس المستفادة من التحقيقات الخاصة بالتقيد بالأنظمة التي سبق وأجرها المكتب. وتدرك المؤسسة أن التحديث والتطوير لن يتطلب فقط تطبيق الدروس المستفادة التي جمعتها المؤسسة، بل سيتطلب أيضاً الإنصات إلى أفكار أصحاب المصلحة خارجها، كما تلتزم المؤسسة بإجراءاتٍ راسخة لمشاركة أصحاب المصلحة ومن أجل تحديث إطار الاستدامة الخاص بها.

3: تُعد معايير الأداء من المعايير العالمية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وسيكون لدى العديد من أصحاب المصلحة إسهامات مهمة في تحديث إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة. ولن يتطلب التحديث مراعاة السياق التشغيلي دائم التطور للمؤسسة واحتياجات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والاستدامة فحسب، بل سيتطلب أيضاً مراعاة الآثار المترتبة على أصحاب المصلحة الآخرين الذين طبقوا معايير الأداء المعتمدة لدى المؤسسة أو اتسقت معاييرهم الخاصة معها. وتعتمد أكثر من 150 منظمة على معايير الأداء، مثل المؤسسات المالية الموقعة على مبادئ التوازن، ووكالات ائتمان الصادرات، ومؤسسات التمويل الإنمائي، كما أن مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المتعاملة مع المؤسسة فيما سبق وفي الوقت الحالي، والجهات المشاركة في التمويل، وشركاء تعبئة التمويل، والوكالات الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، ستكون لديها خبرات مُعتبرة وأفكار جديدة تسهم بها في عملية التحديث.

4. كان لإطار الاستدامة أثره على السياسات والمعايير البيئية والاجتماعية لمجموعة البنك الدولي. وفي حين أن هناك اختلافات تتعلق بنموذج أعمال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنتجاتها، فإن الوكالة تطبق معايير الأداء الخاصة بها (2013)، والتي تتسق بشكل جوهري مع معايير الأداء، كما تتشابه سياسة الاستدامة (2013) وسياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات (2013) الخاصتين بالوكالة إلى حد كبير مع سياستي المؤسسة. وسوف تتعاون الوكالة بشكل وثيق مع المؤسسة لمراجعة إطار الاستدامة وتحديثه بهدف تحديث إطار الاستدامة الخاص بالوكالة إما بشكل متزامن أو بعد فترة وجيزة. ويتسق الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية إلى حد كبير مع هيكل إطار الاستدامة الخاص بمؤسسة التمويل الدولية. ومن المتوخى تحقيق مزيد من التقارب مع الإطار البيئي والاجتماعي في إطار عملية التحديث، على النحو المفصل أدناه.

5. بالإضافة إلى المواءمة والتقارب داخل مجموعة البنك الدولي، تشرع المؤسسة في هذه العملية في وقت يتزايد فيه التركيز على تعزيز مواءمة المعايير البيئية والاجتماعية مع غيرها من الجهات التي تحدد المعايير المماثلة، لا سيما بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. ولطالما كانت هناك جهود تستهدف مواءمة السياسات البيئية والاجتماعية، كما حدث تقارب بين بنوك التنمية متعددة الأطراف حول المعايير البيئية والاجتماعية. وفي إطار خارطة الطريق التي وضعتها مجموعة العشرين لإصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف لهذا العام، فقد طُلب من هذه البنوك تحقيق المزيد من التعاون بشأن السياسات البيئية والاجتماعية، وخاصة عن طريق تعزيز اتفاقيات الاعتماد المتبادل، وزيادة مستوى التنسيق فيما بينها كلما أمكن، وسوف يستهدف هذا التحديث إعطاء دفعة لهذا التعاون.

6. توضح هذه الورقة التمهيدية الخطة المقترحة من مؤسسة التمويل الدولية لتحديث إطار الاستدامة. تحتوي هذه الورقة التمهيدية على وصفٍ لخلفية الخطة المقترحة وسياقها، وتحدد الاعتبارات الرئيسية لكيفية تعديل إطار الاستدامة وتحديثه. كما تحتوي على خارطة طريق مقترحة، بما في ذلك المنهجية المقترحة والجدول الزمني لتحديث الإطار.

ب. الخلفية المرجعية والسياق

7. تم اعتماد إطار الاستدامة في عام 2006 لأن السياسات البيئية والاجتماعية التي يطبقها البنك الدولي حالياً مصممة للقطاع العام ولا تناسب عمليات القطاع الخاص بشكل عام. ويعكس إطار الاستدامة لعام 2006 بنية جديدة ومبتكرة للسياسات والمعايير البيئية والاجتماعية التي حددت بوضوح أدوار ومسؤوليات المؤسسة (من خلال سياسة الاستدامة)، في حين اشتملت معايير الأداء على تحديد المتطلبات الخاصة بالجهات المتعاملة معها على مستوى المشروع. وفي عام 2007، أضيفت إلى الإطار مذكرات توجيهية توفر إرشادات بشأن متطلبات معايير الأداء وممارسات الاستدامة الجيدة لتحسين مستوى أداء المشروعات. ومع إطلاق إطار الاستدامة، أصبحت المؤسسة هي الجهة الدولية التي تحدد المعايير القياسية الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للقطاع الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

8. عند الموافقة على إطار الاستدامة لعام 2006، طلب مجلس الإدارة من مؤسسة التمويل الدولية تقديم تحديثين خلال 18 شهراً و36 شهراً على التوالي. واستناداً إلى هذين التحديثين، اتفقت إدارة المؤسسة مع مجلس الإدارة في عام 2009 على إجراء مراجعة وتحديث لإطار الاستدامة المعتمد في عام 2006، وعلى إثر ذلك قامت المؤسسة بتدشين عملية التحديث بشكل رسمي. وتم تحديث إطار الاستدامة في عام 2012، مما يعكس الطبيعة المتطورة للقضايا البيئية والاجتماعية، فضلاً عن التطورات التي يشهدها نموذج أعمال المؤسسة والأسواق التي تتواجد فيها. وتم توضيح أو تعزيز التزامات المؤسسة إزاء تغير المناخ وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وبناء القدرات في ذلك التحديث لتكون متسقة مع الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة المطبقة حينها.

9. كان لدى مؤسسة التمويل الدولية برنامج قوي للقيادة الفكرية في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية من أجل مشاركة الدراسات والمطبوعات والأدوات الخاصة بالممارسات الجيدة لمساندة الجهات المتعاملة معها في تطبيق معايير الأداء. ومنذ عام 2012، تم إصدار أكثر من 80 مطبوعة لتقديم إرشادات بشأن تطبيق معايير الأداء ونهج المؤسسة تجاه الاستدامة. ومن الأمثلة على ذلك دليل الممارسات الجيدة بشأن الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري (2023) ومذكرة الممارسات الجيدة بشأن مناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي في القطاع الخاص (2020)، بالإضافة إلى التحديثات التي تضمنتها بعض المذكرات التوجيهية لمعايير الأداء.

10. ساعدت سياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات لعام 2012 ومبادرات الإفصاح اللاحقة في صياغة معايير الإفصاح الدولية على مستوى المشروعات على مدار العقد الماضي. وضعت سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية المعايير القياسية لغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي، وكانت مصدر إلهام لأطر السياسات الخاصة بالمؤسسات النظرية و المؤسسات الخاصة. وتواصل سياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات لعام 2012 توجيه المؤسسة فيما يتعلق بتوفير معلومات دقيقة ومحكمة التوقيت للجهات المتعاملة معها والشركاء وأصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التزامات المؤسسة المتعلقة بالشفافية، مثل تعزيز الإفصاح المرتبط بالمؤسسات المالية ومشروعات التمويل المختلط، تتجاوز نهج أي بنك آخر من بنوك التنمية متعددة الأطراف أو أي مؤسسة أخرى من مؤسسات التمويل الإنمائي.

11. منذ ذلك الحين، كان هناك توافق متزايد بين بنوك التنمية متعددة الأطراف النظرية مع النهج المتبع في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والشفافية المنصوص عليه في إطار الاستدامة لعام 2012 الصادر عن المؤسسة، حيث قامت بعض البنوك بتقديم ابتكارات جديدة في التحديثات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، قامت مؤسسات مالية أخرى باعتماد نهج مشابهة لمعايير الأداء أو متسقة معها. ففي عام 2016، أعتد الإطار البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية. ورغم أن هذا الإطار يتوافق إلى حد كبير مع هيكل إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة، فقد تم تصميمه خصيصاً لأنشطة تمويل المشروعات الاستثمارية في القطاع العام، وتضمن أقساماً جديدة، منها بيان الرؤية والمعايير المستقلة بشأن المؤسسات المالية ومشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات. وفي عام 2008 قام البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بمواءمة سياسته البيئية والاجتماعية إلى حد كبير مع النهج الخاص بالمؤسسة، كما قام بتحديثها في أعوام 2014 و2019 و2024. وفي عام 2020، اعتمدت "مؤسسة استثمار التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية - IDB Invest" سياسة الاستدامة البيئية والاجتماعية، التي دمجت معايير الأداء. وفي العام نفسه، اعتمد بنك التنمية للبلدان الأمريكية إطار سياسته البيئية والاجتماعية. وفي عام 2024 قام مجلس إدارة بنك التنمية الآسيوي باعتماد الإطار البيئي والاجتماعي للبنك. ومن بين بنوك التنمية متعددة الأطراف النظرية، لا تزال أطر السياسات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي مطابقة على عملياتها في القطاعين العام والخاص، في حين أن مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية لديها أطر منفصلة للسياسات البيئية والاجتماعية لعملياتها في القطاعين العام والخاص، فإن "مؤسسة استثمار التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية - IDB Invest" تعتمد بشكل كبير على معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

12. عززت مؤسسة التمويل الدولية مساءلتها فيما يتعلق بالسياسات البيئية والاجتماعية، وتلتزم بمواصلة التطوير والتحديث في تناولها للإشكاليات البيئية والاجتماعية التي تتزايد درجة تعقيدها بمرور الوقت. وأدت المراجعة الخارجية للمساءلة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية/الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بما في ذلك دور مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة ومدى فاعليته (يشار إليها فيما يلي بالمراجعة الخارجية)، والتي نُشرت في عام 2020، إلى تنفيذ سياسة المؤسسة/الوكالة بشأن آلية المساءلة المستقلة لعام 2021 (يشار إليها فيما يلي بسياسة مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة)

ومواصلة تعزيز السياسات البيئية والاجتماعية للمؤسسة/للوكالة على مستوى الإجراءات والأدوات وبناء القدرات والإرشاد والتوجيه. وتمت الموافقة على إطار الإجراءات التصحيحية للمؤسسة/للوكالة وتطبيقه على أساس أنه نهج مؤقت، وفي الوقت نفسه قامت المؤسسة بتعميم نهجها في الخارج المسؤول. بالإضافة إلى ذلك، واعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2024، قامت المؤسسة بتدعيم دائرتها المختصة بشؤون إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، كما قامت بدمج خبراتها التشغيلية المكتسبة من العمل الميداني في مجال السياسات البيئية والاجتماعية في العمل الذي تؤديه مكاتب نواب الرئيس لشؤون المناطق التي يعمل فيها البنك الدولي بهدف تحقيق المزيد من الشعور بالملكية والمساءلة لكل مكتب إدارة على مستوى تلك المناطق فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، والاستجابة للشكاوى والقضايا التي تثيرها المجتمعات المتضررة، فضلاً عن تنفيذ خطط العمل التي اعتمدها جهاز الإدارة بشأن الشكاوى والقضايا التي ينظر فيها مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة.

ج. الاعتبارات الرئيسية لتحديث إطار الاستدامة

13. يتيح هذا التحديث لمؤسسة التمويل الدولية فرصة لوضع إطارٍ للسياسات البيئية والاجتماعية واعتماده، بحيث يعكس نهجاً مناسباً للغرض ومتناسباً مع حجم المنتجات المالية ومحفظة المؤسسة ومستوى تعقيدها، ويكون قادراً على معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية والتحديات العالمية الناشئة والمعقدة، مثل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي، ويكون متسقاً كذلك مع التطور الذي تشهده مجموعة البنك الدولي. وسيعتمد تحديث إطار الاستدامة على التدابير التي اتخذتها المؤسسة مؤخراً بهدف تعزيز المساءلة وتحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لديها عن طريق تطوير نهجها الراسخ المستند إلى تحليل المخاطر، بما في ذلك ما يرتبط بمنتجاتها المالية، ولا سيما استثماراتها المباشرة ودورها المتزايد في تعبئة رأس المال الخاص. وتعترف مؤسسة التمويل الدولية التركيز على الاعتبارات الرئيسية الثمانية الواردة أدناه في إطار عملية التحديث. ومن المتوقع أن تتطور هذه الاعتبارات وفقاً للمدخلات والملاحظات التي يسهم بها أصحاب المصلحة.

أولاً: دمج الدروس المستفادة في الإطار المحدث للاستدامة

وتحديد الإجراءات اللازمة لدمج الدروس المستقبلية أولاً بأول

14. استناداً إلى الخبرة المكتسبة من إطار الاستدامة لعام 2012، من الضروري إضفاء المزيد من الوضوح على بعض متطلبات معايير الأداء وتحديثها. ويُعد هذا من الاعتبارات بالغة الأهمية، ومن المتوقع أن يقوم إطار الاستدامة المحدث بما يلي:

- دمج الدروس المستفادة منذ عام 2012 المستمدة من الخبراء المتخصصين في الجوانب البيئية والاجتماعية والممارسين والجهات المتعاملة مع المؤسسة، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.
- تجسيد المراجعة الفنية المعمقة لمعايير الأداء بهدف تحديث مفرداتها وصياغتها اللغوية
- توضيح التفاعل بين معايير الأداء والقوانين الوطنية السارية، بما في ذلك ما يتعلق منها بأي تضارب فعلي أو متصور.
- موازنة إطار الاستدامة مع المعايير القياسية الأحدث الصادرة عن بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، حسب الاقتضاء، مع التركيز بشكل خاص على المعايير البيئية والاجتماعية التي يحتوي عليها الإطار البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الدولي.
- تقييم الدروس المستفادة من تقارير التحقيق في مدى التقيد بالأنظمة التي يصدرها مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة والآراء التي يطرحها الفريق الاستشاري بالمكتب.

15. علاوة على ما سبق، سيقوم تحديث إطار الاستدامة بدراسة إدخال إجراءات يمكنها دمج التحديثات المستقبلية لإطار الاستدامة بسرعة وبناءً على أحدث الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة. وعلى وجه التحديد، سينظر التحديث في كيفية وضع إجراءات تكون أكثر مرونة للتحديثات، بحيث تتيح لإطار الاستدامة والإرشادات ذات الصلة دمج الدروس المستقبلية أولاً بأول، مما يعكس التطور الطبيعي للممارسات الدولية الجيدة في الصناعة والتكيف مع الهياكل المالية الابتكارية، فضلاً عن التغيرات في مشهد اللوائح التنظيمية على مستوى العالم. وتشمل الخيارات التي سيتم تحليلها ما يلي: (أ) النص على استعراض معايير الأداء في المستقبل على أساس محدود، بحيث يركز على الدروس المستفادة فيما يتعلق بمحاور التركيز الرئيسية الشاملة المحددة؛ و(ب) وضع إجراءات سريعة للمراجعة والتحديث الدوريين للمذكرات التوجيهية.

ثانياً: إعادة التأكيد على الريادة الفكرية لمؤسسة التمويل الدولية فيما يخص الاستدامة

16. ينظر إلى إطار الاستدامة لمؤسسة التمويل الدولية باعتباره المعيار العالمي للقطاع الخاص لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمثل هذا التحديث فرصة مواتية لمؤسسة التمويل الدولية لإعادة تأكيد هذا الدور القيادي. وفي حين تظل السياسات البيئية والاجتماعية الخاصة بنوك التنمية متعددة الأطراف مستندة إلى حد كبير إلى إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة، فقد قامت هذه البنوك بتطبيق ابتكاراتها الخاصة. وبالإضافة إلى مواءمة المعايير القياسية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف النظرية، حسب الاقتضاء، سيوفر التحديث فرصة للمؤسسة للنظر في الفروق الدقيقة في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع الخاص. وسيكون من الأهمية بمكان التشاور مع بنوك التنمية متعددة الأطراف النظرية، والشركاء في تعبئة التمويل، والعديد من الجهات الأخرى التي تستخدم معايير الأداء طوال عملية التحديث لضمان أن تقوم التغييرات المقترحة بتيسير، لا بعرقلة، تحقيق المؤسسة لهدفها المتمثل في تعزيز التعاون مع غيرها من بنوك التنمية متعددة الأطراف، فضلاً عن أهدافها الطموحة فيما يتعلق بتعبئة رؤوس الأموال الخاصة. وسيطلب ذلك وضع مواد إرشادية مناسبة لتمكين التوصل إلى نهج مشترك يتم اتباعه عند التنفيذ.

17. في إطار عملية المراجعة، ستقوم مؤسسة التمويل الدولية بدراسة بناء القدرات في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على نطاق واسع للجهات المتعاملة معها وغيرها. وسوف يستكشف التحديث كيف يمكن للمؤسسة الاستفادة من قدراتها الداخلية الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لتطوير الجيل القادم من المنتجات المعرفية والتدريب لمساندة الجهات المتعاملة معها في هذا المجال، والاستفادة من بعض الأدوات مثل أداة تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية..

ثالثاً: التوسع في استخدام نهج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المتميزة لتعكس

التطور الذي يشهده نموذج أعمال مؤسسة التمويل الدولية وما تطرحه من أدوات ومنتجات

18. في حين تتضمن سياسة الاستدامة لعام 2012 بالفعل التمايز حسب نوع المنتج، والتي تغطي حالياً العديد من طرائق العناية الواجبة والمراقبة التي تطبقها مؤسسة التمويل الدولية، فإن تزايد مستوى التعقيد والتطور في نموذج أعمال المؤسسة والأدوات والمنتجات التي تطرحها يستلزم تحديثاً للنهج المتميز المطبق حالياً. وسيقوم تحديث سياسة الاستدامة بتقييم جدوى التوسع في استخدام نهج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المتميزة لمنتجات المؤسسة، لا سيما بالنسبة لأنواع الاستثمارات التي ازدادت أهميتها بالنسبة للمؤسسة بمرور الوقت. وتشمل هذه الأنواع، على سبيل المثال لا الحصر، حقوق الملكية، ومعاملات أسواق رأس المال، ومعاملات الاسواق الثانوية، والمشروعات التي تتم في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومعاملات التوريق. وينطبق الشيء نفسه على الأنشطة التمهيدية والاستشارية، بما في ذلك مشروعات التعاون والتنمية المشتركة، والتي زادت من حيث درجة تعقيدها وتنوعها.

19. يؤدي النهج المتميز إلى تمكين مؤسسة التمويل الدولية من توضيح متطلباتها البيئية والاجتماعية لمختلف المنتجات

والخدمات. ومن شأن توسيع نطاق استخدام النهج المتبينة القائمة على المخاطر أن يتيح لمؤسسة التمويل الدولية بيان ومعالجة الاختلافات الخاصة بالمنتجات من حيث الرفع المالي وأجل الاستحقاق والعوامل الأخرى المتعلقة بمخاطر هذه المنتجات بشكل أفضل. وسيستمر التمايز حسب نوع المنتج في الظهور في سياسة الاستدامة، التي تحتوي على التزامات المؤسسة فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة والمراقبة والإشراف في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ولن تؤثر على معايير الأداء الأساسية المطبقة على الجهات المتعاملة معها، حيث تحظى بتقدير كبير لإمكانية تطبيقها على مختلف المنتجات والمناطق الجغرافية. وسيحتاج النظر في نهج متباين إلى تحقيق التوازن الصحيح لتجنب إنشاء إطار معقد أو مجزأ لا داعي له وتمكين تعزيز النهج المتسقة لمواجهة التحديات العالمية مثل فقدان التنوع البيولوجي وانخفاض جودة المياه.

رابعاً: توضيح مسؤوليات مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها بموجب إطار الاستدامة

20. في إطار عملية التحديث، ستتم مراجعة الأدوار التي تؤديها مؤسسة التمويل الدولية ومسؤولياتها علاوة على مسؤوليات الجهات المتعاملة معها بشكل دقيق، وقد يؤدي ذلك إلى تغييرات في هيكل إطار الاستدامة. وتتبنى سياسة الاستدامة الحالية نهجاً مرناً لإدارة المخاطر يمكن المؤسسة من إجراء المراجعات البيئية والاجتماعية بما يتناسب مع مخاطر كل مشروع وحجمه وطبيعته. وستتم مراجعة سياسة الاستدامة فيما يتعلق بممارسات العناية الواجبة التي تنتهجها مؤسسة التمويل الدولية عند التقييم والإشراف، وسيتم النظر في الطريقة التي يتم بها ما يلي: (أ) تبسيط متطلبات مؤسسة التمويل الدولية، بما يتناسب مع درجة التعقيد النسبي لكل استثمار ومدة استحقاقه؛ و(ب) الاعتراف بشكل أكثر وضوحاً بأن الرافعة المالية لمؤسسة التمويل الدولية تتحدد حسب نوع وطبيعة التمويل المقدم، وعلاقة المؤسسة بالجهات المشاركة في التمويل، والمراحل المختلفة لدورة حياة المشروع؛ و(ج) عكس تأثير التطورات الخارجة عن سيطرة مؤسسة التمويل الدولية أو البلد أو الجهة المتعاملة معها، بما في ذلك حالات القوة القاهرة، مثل الجوائح العالمية والصراعات المسلحة، والتي قد تؤثر على قدرة البلد أو الجهة المتعاملة مع المؤسسة على تحقيق أهداف القطاع الخاص بشكل كامل خلال فترة استثمار مؤسسة التمويل الدولية وقدرتها على تنفيذ إجراءات العناية الواجبة وقت التقييم و/أو الإشراف، على سبيل المثال. وسوف توضح هذه المراجعة أيضاً الأدوار التي تؤديها المؤسسة ومسؤولياتها علاوة على مسؤوليات الجهات المتعاملة معها فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات، مع التركيز على النظر في كيفية تعزيز قدرات الجهات المتعاملة معها لتمكينهم من الوفاء بأدوارهم ومسؤولياتهم. ومن بين المجالات الإضافية التي تجري دراستها هو ما إذا كان من الممكن وضع بيان رؤية منفصل على غرار نهج الإطار البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. وكما هو موضح أدناه في الفقرة 24، فإن بيان رؤية مجموعة البنك الدولي قد يتم مشاركته في جميع أنحاء مجموعة البنك الدولي..

21. في السنوات الأخيرة، نفذت مؤسسة التمويل الدولية سلسلة من الإجراءات الإصلاحية الخاصة بالمساءلة التي سُدّج في إطار الاستدامة الجديد. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: (أ) تعزيز آليات الاستجابة للتظلمات على مستوى المؤسسات والمشروعات؛ و(ب) استمرار تطوير إطار الإجراءات التصحيحية الذي تمت الموافقة عليه لتطبيقه على أساس أنه نهج مؤقت، لمعالجة الأضرار الناجمة عن آثار المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروعات التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية؛ و(ج) تعميم نهج المؤسسة في الخارج المسؤول. ويتيح تحديث إطار الاستدامة فرصة لعكس هذه الإصلاحات، والدروس المستفادة من التطبيق التجريبي لإطار الإجراءات التصحيحية، عندما يتم تطبيقه، بالإضافة إلى تعميم نهج المؤسسة في الخارج المسؤول. بالإضافة إلى ذلك، يوفر التحديث فرصة لإظهار التطور في سياسة مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة في عام ٢٠٢١.

22. سيستكشف التحديث ما إذا كانت هناك حاجة إلى توضيحات إضافية فيما يتعلق بنطاق وطبيعة مسؤوليات مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بتعبئة رأس المال الخاص. ولا تحتوي سياسة الاستدامة الحالية إلا على إشارة محدودة للغاية إلى الاستثمارات المشتركة. وبناء على ذلك، سيستكشف التحديث ما إذا كان من المفيد زيادة مستوى توضيح مسؤوليات

المؤسسة وشركائها في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة فيما يخص رأس المال الذي تقوم المؤسسة بجذبه، بما في ذلك عند الاضطلاع بتلك المسؤوليات. وفي إطار مراجعة سياسة الاستدامة، ستقوم المؤسسة أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى توضيحات إضافية فيما يتعلق بعمليات تعبئة رؤوس الأموال الخاصة في المستقبل التي يتوقع أن تجربها المؤسسة، بما في ذلك زيادة استخدام نموذج إنشاء القروض ومنحها.

خامساً: تحليل إمكانية التشغيل البيئي مع المعايير الأخرى والاعتماد عليها

23. اتساقاً مع هدف مؤسسة التمويل الدولية المتمثل في التعاون مع الشركاء وزيادة تعبئة رؤوس الأموال الخاصة، ستنظر مراجعة إطار الاستدامة وتحديثها في كيفية دمج الأطر البيئية والاجتماعية ومعايير الإفصاح الأخرى والاستفادة منها. ومن شأن ذلك أن يساعد في تخفيف عبء الامتثال على الجهات المتعاملة مع المؤسسة، لا سيما المؤسسات والشركات الخاضعة للوائح وأطر بيئية واجتماعية أكثر صرامة في البلدان التي تعمل بها. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً استكشاف خيارات أخرى، ربما خارج عملية التحديث الرسمية، مثل التوسع في استخدام قدرة المؤسسة على جمع الأطراف وحشد الجهود سعياً للمزيد من التقارب، على الأقل بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، بشأن وضع المعايير، ودعم قابلية التشغيل البيئي في تلك المعايير، بما فيها معايير الصناعة. ويمكن أن يشمل هذا الاعتبار أيضاً إنشاء آلية لحل التضارب بين المعايير. كما يمكن لهذا النهج أن يتيح للمؤسسة المزيد من المرونة لمعالجة الاختلافات التي تنشأ بين إطار الاستدامة الخاص بها والأطر الأخرى التي اعتمدها مقرضو الفئة "ب" والجهات المشاركة في التمويل أو المقرضون الموازيون بصورة طوعية أو مفروضة بموجب اللوائح التنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم المؤسسة باستكشاف فرص الاعتماد على أطر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لتمويل المشروعات بشكل مشترك. ويتضمن الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية أحكاماً لمثل هذا النهج المشترك، ويمكن أن يتضمن إطار الاستدامة المحدث أحكاماً مماثلة أو موسعة لتمكين الاعتماد بشكل أفضل على المؤسسات الأخرى التابعة لمجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة والمراقبة والإشراف في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وإلى جانب مجموعة البنك الدولي، يمكن أيضاً استكشاف أحكام مماثلة للتمكين من زيادة الاعتماد على أطر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، رهنأ بمناقشة آليات المساءلة المستقلة ذات الصلة.

سادساً: المواءمة مع عملية تطور مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك نهج التعاون على مستوى البنك الدولي باعتباره "مجموعة واحدة"، مع الحفاظ على التركيز على القطاع الخاص

24. ستتواءم مراجعة إطار الاستدامة وتحديثه مع تطور مجموعة البنك الدولي من خلال التحرك نحو نهج التعاون على مستوى البنك الدولي باعتباره "مجموعة واحدة" في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وسوف تتعاون المؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين اطر الاستدامة للمؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والإطار البيئي والاجتماعي للبنك، مع ضمان الحفاظ على معايير الأداء ملائمة للغرض بالنسبة للقطاع الخاص. وبالإضافة إلى الحفاظ على اتساق المعايير القياسية، فإن هذا التحديث يتيح للمؤسسة فرصة لترسيخ قدرتها على الاعتماد على الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية واستكشاف ما إذا كان بإمكان المؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار تطبيق معاييرهم الخاصة بالقطاع العام في بعض مشروعاتها. ومن شأن ذلك أن يستند إلى مبادرات مجموعة البنك الدولي لمواءمة المتطلبات البيئية والاجتماعية في المشروعات التي تشارك فيها مؤسسات متعددة لمجموعة البنك الدولي، مثل العمل المتعلق بالمشروعات المختلطة في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الذي تضطلع به مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، ومنصة الضمانات الخاصة بمجموعة البنك الدولي، والنظر عند الاقتضاء في تطبيق معايير القطاع العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لتمويل مؤسسة التمويل الدولية للمعلاء على المستوى الجهات الحكومية الفرعية مثل

البلديات أو الهيئات التابعة لحكومات الأقاليم. ومن بين النهج التي يجري استكشافها للمواءمة وضع "إطار واحد للاستدامة لمجموعة البنك الدولي" يحافظ على تمييز واضح بين عمليات القطاعين العام والخاص (على سبيل المثال، مجموعة واحدة من معايير أداء القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي) ولكنه ينص على بعض العناصر المشتركة لمجموعة البنك الدولي. يمكن أن يشمل هذا النهج وضع بيان رؤية مشتركة لمجموعة البنك الدولي وبعض الأحكام المشتركة للسياسات البيئية والاجتماعية (على سبيل المثال، حكم من شأنه أن يمكن كل مؤسسة من تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية أو معايير الأداء وإنشاء إطار للاعتماد المتبادل بين جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي)، مع الإبقاء على مجموعة من الأحكام الخاصة بالسياسات البيئية والاجتماعية المتميزة ومعايير الأداء المطبقة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمعالجة الفروق الدقيقة الخاصة بتمويل القطاع العام مقابل تمويل القطاع الخاص.

25. يدعم هذا التحديث الرسالة الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية من خلال إدراك مدى أهمية قيام المؤسسة بتمكين وتشجيع زيادة التركيز على الاستثمارات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ويمكن أن يستند هذا العمل إلى ما قامت به المؤسسة بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية من عمل رائد في الأسواق فيما يتعلق بالمخاطر السياقية، وهي مخاطر في البيئة الخارجية (على مستوى بلد أو قطاع أو على مستوى دون وطني) لا يتحكم فيها العميل، ولكنها يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المشروع أو الجهة المتعاملة مع المؤسسة على تلبية المتطلبات البيئية والاجتماعية. وفي إطار عملية التحديث، ستواصل المؤسسة، بالتشاور مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، استكشاف السبل التي يمكن من خلالها تصميم إجراءات العناية الواجبة، والنتائج المتوقعة، والأطر الزمنية للامتثال لقطاع الإحصاءات لتعزيز تحسين أداء العملاء في سياقات المؤسسة الدولية للتنمية وسياقات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، والتي سيتعين أخذها في الاعتبار جنباً إلى جنب مع ما يصاحب ذلك من الاستعداد المؤسسي للمخاطر..

26. هناك فرصة كبيرة لدراسة التقارب مع الإطار البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً، مع مراعاة الاختلافات بين هذه المؤسسات من حيث العمليات والجهات المتعاملة وطرائق التمويل والمنتجات. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية التي تركز عليها جهود البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لتبسيط وتعزيز الإطار البيئي والاجتماعي في زيادة الاعتماد على "أطر الجهات المقترضة"، أي الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي للبلد المضيف فيما يخص إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشروعات. ويلتزم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية باستخدام الأطر الخاصة بالجهات المقترضة وتطويرها من أجل تجنب التكرار غير الضروري للجهود، وبناء القدرات الوطنية، فضلاً عن تحقيق النواتج الإنمائية التي تتسق بشكل جوهري مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية أدوات مالية أخرى أو يقدم المساعدة في إطار عملية التمويل من أجل مساعدة الجهات المقترضة على سد الفجوات التي أظهرها تقييم الأطر الخاصة بهذه الجهات. وقد اعتمدت بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى آليات مماثلة لاستخدام إطار البلد المضيف، ومنها بنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كما يتيح التحديث أيضاً فرصة لاستكشاف ما إذا كان بإمكان المؤسسة تطبيق مثل هذا الإطار على مشروعات محددة. ونعرض فيما أدناه موجزاً للمجالات المحتملة للتقارب مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية.

مجالات التقارب المحتملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

- استخدام الأطر الخاصة بالسياسات والأطر القانونية والمؤسسية لإدارة القضايا البيئية والاجتماعية في البلدان المقترضة ووضع نُهج مشتركة لإدارة هذه القضايا مع الجهات المشاركة في التمويل.
- التوافق مع تصنيف المخاطر - يحتوي إطار الاستدامة على 3 فئات للاستثمارات المباشرة ("أ"، "ب"، و"ج") و3 فئات للمؤسسات المالية (FI-1, FI-2, FI-3)، بينما يحتوي الإطار البيئي والاجتماعي على 4 فئات (مرتفعة المخاطر، وكبيرة المخاطر، ومتوسطة المخاطر، ومنخفضة المخاطر) لجميع المشروعات. وسيتم أيضاً النظر في المواءمة لتصنيفات المخاطر الخاصة بالأنشطة التمهيدية والاستشارية.
- تقرب المتطلبات الخاصة بقضايا التركيز الرئيسية مثل إعادة التوطين، والتنوع البيولوجي، والفئات الأكثر احتياجاً، والشعوب الأصلية، والمساواة بين الجنسين/العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وقضايا العمل.
- المواءمة مع النطاق والمتطلبات البيئية والاجتماعية المتصلة بالمرافق المرتبطة بها والآثار التراكمية وسلامة السدود.
- تقرب سياسات الوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بالإفصاحات وإعداد التقارير على مستوى المؤسسة، وممارسات التنفيذ، والمصطلحات/التعريفات.

سابعاً: تعزيز الاتساق مع المبادرات والالتزامات المؤسسية الأخرى

27- تطور نهج مؤسسة التمويل الدولية في مجال الاستدامة وتوسع بشكل كبير على مدار العقد الماضي، ليشمل مجموعة متنوعة من الأبعاد التي تتجاوز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ويمثل التحديث فرصة لتوفير إمكانية تطوير إطار استدامة محدث يتوافق مع هذه الجهود الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان للمؤسسة الريادة في تطوير حلول مبتكرة للتمويل المستدام، مثل عملها الرائد في تطوير منتجات التمويل الأخضر والأزرق وتمويل أنشطة التنوع البيولوجي بالإضافة إلى الإرشادات الخاصة بها، وفي مجال الاستثمار المؤثر، لا سيما عملها في تطوير المبادئ التشغيلية لإدارة الآثار الإنمائية. وسوف يستكشف تحديث إطار الاستدامة ما إذا كانت هناك فرص إضافية لتمكين الإطار من أن يكون متسقاً مع المبادرات والإستراتيجيات المؤسسية الأخرى المتعلقة بالاستدامة، ولكن ليس تكراراً لها، مع الحفاظ على تركيز الإطار على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

28. سيكون استكشاف مدى توافق وإجهة إطار الاستدامة مع المعايير الدولية للإفصاح عن جوانب الاستدامة التي تم اعتمادها مؤخراً جزءاً مهماً من عملية المراجعة والتحديث. ففي السنوات الأخيرة، قامت الجهات المختصة على المستوى الوطني والإقليمي، وكذلك الهيئات الدولية المختصة بوضع المعايير، بتطوير واعتماد مجموعة من معايير ومتطلبات الإفصاح عن الاستدامة، مثل المعايير العالمية للإفصاح عن الاستدامة (المعياران 1 و2 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). وستنظر عملية المراجعة والتحديث في مدى قدرة إطار الاستدامة الجديد للمؤسسة على دعم مواءمة مستخدمي معايير الأداء، بما في ذلك الجهات المتعاملة معها، مع هذه المعايير واللوائح المعترف بها دولياً.

ثامناً: تصميم سياسة محدثة للوصول إلى المعلومات، بحيث تعكس التزامات مؤسسة التمويل الدولية الجديدة في مجال الشفافية، وتوضح أوجه الالتباس القائمة، وتحدد أبعاد رؤيتها الجديدة إزاءها.

29. في حين أن مؤسسة التمويل الدولية لا تزال رائدة في مجال الشفافية، فإن التزامات المتابعة غير المصنفة للشفافية والمتعلقة بسياسة الحصول على المعلومات شكلت تحديات لأصحاب المصلحة. ويمكن أن تكون فرصة تحديث سياسة الوصول إلى المعلومات وإعادة النظر في بنية إطار الاستدامة خطوة مهمة نحو تدعيم التزام المؤسسة بالشفافية والإفصاح. وأدى تنفيذ سياسة الوصول إلى المعلومات طوال اثني عشر عاماً إلى إبراز مجالات السياسة التي من شأنها أن تستفيد من درجة أكبر من الوضوح، بما في ذلك احتمال الحاجة إلى مزيد من تحديد الاستثناءات للإفصاح مثل المعلومات الحساسة من الناحية التجارية أو المعلومات الخاصة بالمداولات، وتعريف الوثائق أو المستندات "ذات الصلة"، والالتزامات الإفصاح من جانب الجهات المتعاملة مقابل التزامات المؤسسة. وسيتم النظر في اعتماد سياسة رفيعة المستوى توافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين، وفي توجيه أكثر تحديداً يوافق عليه جهاز الإدارة.

30. يتعين على مؤسسة التمويل الدولية أن تستفيد من تحديث سياسة الوصول إلى المعلومات لتجسيد وتوضيح رؤيتها المجددة للشفافية وللتأكيد على أولوياتها المؤسسية والحفاظ على ثقة الجمهور العام، مع احترام سرية الجهات المتعاملة مع المؤسسة من القطاع الخاص. وعلى مستوى المشروعات، من المهم أكثر من أي وقت مضى إثبات أن مشاركة المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها لا تنتهي بمجرد اتمام الاستثمار. ومن شأن هذه الجهود أن تعيد تأكيد التزام المؤسسة بتعزيز الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها، وتحسين الفاعلية الإنمائية لعملياتها، وتشجيع الحوكمة الرشيدة.

د. المنهجية

31. سيتطلب تحديث إطار الاستدامة استكمال وضع المعايير القياسية والممارسات وعناصر التقييم الخاصة بمحاور التركيز الرئيسية، وتحليل المنتجات والأسواق المالية والاستشارية، والتشاور مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، فضلاً عن الاسترشاد بها. وفيما يلي تفاصيل المرحلتين الأولى والثانية المترابطتين من عملية تحديث إطار الاستدامة.

المرحلة 1: تشارك المؤسسة في المرحلة 1 من عملية التحديث، والتي تتضمن ما يلي:

- **الدراسات والتقييمات:** تجري المؤسسة دراسات وتقييمات لاستكشاف الاعتبارات الرئيسية المحددة أعلاه.
- **الدروس المستفادة:** تجري المؤسسة دراسة تحليلية لتجربتها الممتدة على مدى 12 عاماً في تنفيذ إطار الاستدامة. وتستكشف هذه الدراسة أيضاً المحاور الرئيسية والمجالات التي واجهت فيها الجهات المتعاملة مع المؤسسة تحديات في تلبية متطلبات معايير الأداء مما أدى إلى حدوث تأخير وصعوبات في تنفيذ خطط العمل البيئية والاجتماعية.
- **التقييم بواسطة مجموعة التقييم المستقلة:** تتعاون المؤسسة مع مجموعة التقييم المستقلة لمناقشة وتسجيل تقييماتها لأي ثغرات رئيسية في تفسير إطار الاستدامة.
- **التعاون مع مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة:** من المقرر أن تتعاون المؤسسة أيضاً بشكل وثيق مع مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة لمناقشة الدروس المستفادة من الشكاوى والقضايا التي ينظر فيها المكتب وتسجيلها. وبالإضافة إلى النظر في العمل السابق الذي أنجزه المكتب، مثل عمله في التصدي لمخاطر الأعمال الانتقامية، تعمل المؤسسة مع مكتب المحقق لمناقشة التوصيات الناشئة عن سلسلة المذكرات الاستشارية التي يعدها المكتب فيما يتعلق بتنفيذ إطار الاستدامة والنظر فيها. ويتمشى ذلك مع الآراء الاستشارية السابقة للمكتب فيما يتعلق بإنشاء إطار الاستدامة وتحديثه وبما يتمشى مع اختصاصاته وصلاحياته.

- **المشاورات الداخلية/ مجموعة البنك الدولي:** تجري المشاورات الداخلية حالياً وستستمر على المستويين العالمي والإقليمي مع الفرق العاملة في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، والاستثمار، والشؤون القانونية، والقروض المشتركة، والائتمان والمناخ والاتصالات، والخدمات الاستشارية، والعمل التمهيدي لمناقشة الدروس المستفادة والفجوات ومجالات التحسين. وتعد المناقشات مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضرورية لتحديد مدى إمكانية إنشاء نهج أكثر اتساقاً لمجموعة البنك الدولي، وأيضاً بشأن المجالات التي يمكن فيها تنفيذ أكبر قدر من التقارب.
- **المشاورات الخارجية الموجهة:** ستكون هناك مناقشات موجهة مع أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف/مؤسسات التمويل الإنمائي المختارة، والجهات التنظيمية/الجمعيات المهنية في البلدان المضيفة، والجهات المتعاملة مع المؤسسة، والمنظمات الدولية، والاتحادات الصناعية، والنقابات العمالية الدولية، وكبار الشركاء في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، للحصول على آراء ومدخلات حول قضايا التركيز الرئيسية المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والجوانب التنفيذية والتشغيلية لإطار الاستدامة والاتجاهات الناشئة. وخلال عملية التشاور، سيجري التركيز بشكل خاص على جمع الآراء والمدخلات من منظور مجموعة من أصحاب المصلحة من العاملين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- **إطار مشاركة أصحاب المصلحة/إستراتيجية التواصل والتوعية:** سيتم نشر الإطار التفصيلي الذي يحدد نهج التشاور الخارجي المقترح للجمهور العام، ويشتمل على جولة إلى جولتين لإبداء الآراء والتعليقات، في بداية المرحلة 1. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع إستراتيجية للتواصل والتوعية الداخلية والخارجية لتوفير معلومات شاملة ودقيقة أولاً بأول لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بشأن الأساس المنطقي لعملية التحديث وإجراءاتها ونتائجها. وسيتم تحويل هذا الإطار إلى خطة كاملة الأركان لمشاركة أصحاب المصلحة مع بداية المرحلة 2 من عملية التحديث.

المرحلة 2:

32. سيشكل ما ذكر أعلاه الأساس لصياغة إطار الاستدامة المحدث الذي سيتم طرحه للتشاور العام الخارجي مسترشداً بمبادئ التشاور الخاصة بمجموعة البنك الدولي وسياسة سياسة المؤسسة لإتاحة الحصول على المعلومات لدعم المشاركة الهادفة والمجدية لأصحاب المصلحة. وسوف تسترشد عملية التشاور بالمبادئ الرئيسية التالية:
- ستعتمد المؤسسة عملية تشاور شفافة ويمكن التنبؤ بها وستتبادل معلومات سهلة الفهم حول الجدول الزمني المتوقع والجوانب ذات الصلة من عملية المراجعة، وإشراك أصحاب المصلحة، ونتائج المشاورات، وكيفية النظر في آراء ومدخلات أصحاب المصلحة.
 - سترحب المؤسسة بآراء ومدخلات جميع الأطراف المتأثرة والمهتمة وسوف تشجع تنوع الآراء ووجهات النظر.
 - ستقوم المؤسسة بالإعلان وبشكل مناسب عن المعالم الرئيسية التي تمت في عملية التشاور، بما في ذلك التواصل والتوعية الموجهة للفئات المعنية من الجمهور من خلال قنوات مختلفة، فضلاً عن تخصيص موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت ليكون بمثابة الموقع المركزي للمعلومات العامة حول عملية المراجعة والتحديث، وسوف يشتمل على أحدث المسودات والجدول الزمني.
 - ستبذل المؤسسة جهوداً حثيثة للتشاور مع أصحاب المصلحة باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب، مع النظر بعناية في كيفية الوصول إلى مختلف أصحاب المصلحة وكيفية الحصول على وجهات النظر من مختلف القطاعات.

33. في أثناء المرحلة الثانية، ستجرى مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين من مختلف انحاء العالم للاستماع إلى آرائهم وتعليقاتهم بشأن إطار الاستدامة المحدث. وسيكون ذلك في شكل مشاورات مفتوحة مع جميع أصحاب المصلحة، ومشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين عن طريق الدعوة فقط (مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف والجهات المتعاملة مع المؤسسة)، ومشاورات مختصة بموضوعات محددة، ومشاورات على مستوى المجتمعات المحلية. وستتم الاجتماعات بالحضور شخصياً أو بالمشاركة الافتراضية عبر الإنترنت، وستكون منظمة بحيث تهيئ الحصول على آراء وتعليقات بناءة، مع تحديد مواعيد نهائية لتلقي الآراء والتعليقات المكتوبة.

هـ: الجدول الزمني

34. يرد أدناه موجز للجدول الزمني الإرشادي رفيع المستوى المتاح حالياً لعملية مراجعة إطار الاستدامة وتحديثه. وسيعتمد الوقت المطلوب في نهاية المطاف لمراجعة إطار الاستدامة وتحديثه على الفترة الزمنية التي ستستغرقها عملية التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين، والتي سيتم تنظيمها لتوفير الوقت الكافي لتكون هذه العملية قوية وشاملة ومتاحة أمام مشاركة الجميع. ويفترض هذا الجدول الزمني أنه يمكن الاتفاق على مسودات إطار الاستدامة المحدث داخلياً في الوقت المناسب بعد التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

لمحة سريعة عن الجدول الزمني العام: المراحل والمعالم الرئيسية

